مشروع قرار حول حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا

(مؤجل)

APA/Plenary/SC- Social/Project Res/2019/10

16 كانون الأول/ديسمبر 2019

أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية الذين يمثلون الدول الأطراف الموقعة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

إذ تقر بأن تنمية العمال المهاجرين وحماية حقوقهم تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتسهم في تطوير وتعزيز العلاقات الودية بين البلدان؛

وإذ تستذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي تكون الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية أطرافاً فيها؛

وإذ تلاحظ أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن الهجرة من أجل العمل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين (حكم تكميلي) وضعت إطاراً قانونياً واسعاً لحماية العمال المهاجرين إذا كان قابلاً للتطبيق؛

وإذ تأخذ علماً بأهمية إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 وتوافق آراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين؛

وإذ تقرّ بأهمية اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والبروتوكولات الملحقة بها "بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال" و"بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو" في تعزيز حقوق

الإنسان للعمال المهاجرين الآسيويين دون المساس بجنسهم، أو عرقهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو جنسيتهم أو أصلهم العرقي؛

وإذ نأخذ علماً باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين في المؤتمر المئة لمنظمة العمل الدولية في جنيف، 2011 كإقرار عالمي بحقوق العمال المنزليين حيث يكون العديد منهم مهاجرين؛

وإذ نؤكد على أهمية وضع إطار قانوني وطني وكذلك إطار قانوني واسع لحماية حقوق العمال المهاجرين مع لحظ الوضع القانوني وغير القانوني للحالات المختلفة؛

وإذ نشعر بقلق عميق إزاء الظروف غير المستقرة التي يواجهها العمال المهاجرون مثل انتهاك حقوقهم الإنسانية بما في ذلك من خلال المضايقة، والعنف، والتمييز، والأجور المنخفضة، والوظائف ذات المكانة المتدنية، والوظائف غير مدفوعة الأجر والعمل المفرط؛

وإذ نؤكد على التحديات التي تواجهها العاملات المهاجرات مثل الحجز القسري، وتدني الأجور، وعدم دفع الأجور، وساعات العمل المفرطة، والأنشطة المرهقة بدنياً، والتحرش والاعتداء الجنسي، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والبغاء؛

وإذ ندرك أن الوضع غير المستقر للمهاجرين يحول دون تهيئة الظروف للحماية الكاملة والشاملة لحقهم من قبل حكومات بلدان المقصد أو العبور؛

وإذ نؤكد على أن تكييف العمالة المهاجرة مع الظروف المحلية ونشاط العمل في دول المقصد وكذلك الاندماج في المجتمع المستقبِل هي عوامل مهمة تساهم في الممارسة الفعالة لحقوق العمال المهاجرين؛

وإذ نعترف بمساهمة العمال المهاجرين في المجتمع والاقتصاد في كل من الدول المستقبِلة والمرسِلة وبمدخلاتهم في التنمية والازدهار في المنطقة؛

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية العلاقات الودية والتعاون بين حكومات وبرلمانات وشعوب آسيا في حل المشاكل المتعلقة بالعمال المهاجرين الآسيويين، وعلى وجه الخصوص، تقديم خدمات المساعدة على العودة إلى الوطن مثل التنسيق مع العائلات، والمساعدة في المطار، والنقل الداخلي، وتوفير المأوى المؤقت، وخدمات الطبابة وإعادة التأهيل؛

وإذ نقر بالدور الهام للبرلمانات في تعزيز السياسات الاجتماعية وسياسات حقوق الإنسان، وفي تنسيق النهج الآسيوي بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين في آسيا؛

وإذ نؤكد على أن توفير تدابير مناسبة لحماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا جزء من المسؤولية المشتركة بين البلدان الآسيوية نحو رؤية مشتركة للأمن والازدهار، والتي تركز على تحسين نوعية حياة شعوبها؛

وإذ يساورنا القلق إزاء نزوح الأشخاص الذين حاولوا الفرار من أوطانهم في آسيا إلى بعض الدول الأوروبية، بسبب نقص أو عدم كفاية الأمن، والغذاء، والخدمات الصحية، والسكن، والتوظيف وما إلى ذلك؛ والكثير منهم من العمال المهاجرين الشباب؛

وإذ نلاحظ بقلق بالغ أن التعصب العرقي وغيره من أشكال التعصب هي الأسباب الرئيسية للهجرة القسرية؛

فإننا،

1. نشجع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للتأكيد على الالتزام الآسيوي بحماية حقوق العمال المهاجرين والقضايا الإنسانية في آسيا؛
2. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز ومواءمة إجراءاتها من أجل توفير حماية أفضل لحقوق العمال المهاجرين، لا سيما قضايا النساء والأطفال؛
3. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لحث حكوماتها على دمج الرؤى والمبادئ والأهداف والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي تم تبنيه في المؤتمر الحكومي الذي عقدته الأمم المتحدة لتبني الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي عقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2018 في سياساتها الوطنية المتعلقة بالمهاجرين؛
4. نطلب من الدول المرسلة للمهاجرين في الجمعية البرلمانية الآسيوية تزويد العمال المهاجرين بالمهارات والمعرفة الكافية حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم وفهم الثقافة والقوانين واللوائح السائدة في البلدان المستقبلة؛
5. وإذ نؤكد على ضرورة حث الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تسهيل التدريب المهني لقوى العمل المهاجرة حتى يتمكن هؤلاء العمال المهاجرون من الاندماج في البلد المستقبِل، وضمان حياتهم والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن في كل بلد؛
6. نحث البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على ضمان أنه في حالة انتهاك القوانين المحلية، ينبغي تطبيق هذه القوانين بطريقة منصفة وعادلة على كل من العمال المهاجرين والمواطنين؛
7. نشجع تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين البلدان في جميع المجالات والقضايا المتعلقة بالعمال المهاجرين لتعظيم الفوائد المحتملة وتقليل الآثار السلبية للهجرة؛
8. نشجع الدول المعنية في البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على النظر في الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية بما في ذلك اتفاقية الإخطار القنصلي الإلزامي وفقاً لروح اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية؛ حيث تكون الدول المرسلة على اطلاع كامل على المشاكل القانونية التي يواجهها عمالها المهاجرون؛

9. نؤكد على أهمية إشراك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وزيادة المشاركة والتفاعل مع جميع الأطراف المعنية لتمكين الحكومة من استحداث سياسات أفضل والإشراف على تنفيذ اللوائح المتعلقة بقضايا العمال المهاجرين؛

10. نوصي البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بتقديم معلومات كافية عن اللوائح والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمال المهاجرين في بلدانهم، وتبادل المعلومات والممارسات المثلى وكذلك الفرص والتحديات التي تواجهها الدول الآسيوية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق ورفاه العمال المهاجرين؛

11. نحث الدول الأعضاء المعنية في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تعزيز ظروف العمل العادلة والملائمة، والحد الأدنى المناسب للأجور، والوصول الملائم إلى ظروف معيشية لائقة وصحة للعمال المهاجرين؛

12. نطلب من الأمين العام التنسيق مع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والثقافية.

ملاحظة من الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة حول رفض الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة استخدام عبارة "العمال المهاجرون" في مشروع قرار حول "حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا"

تود الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تسلط الضوء على أن ما هو مذكور في مشروع القرار حول "العمال المهاجرين" في مشروع قرار حول "حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين في آسيا" لا يعكس واقع التوظيف في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالتالي، لدينا تحفظات في ما يتعلق باستخدام العبارة للأسباب التالية :

1- بموجب التعاريف الدولية وفي ما يخص القانون الدولي، تشير عبارة "العمال المهاجرون" إلى العمال القادمين من بلدان أخرى، والمقيمين بشكل دائم في بلد. لا ينطبق هذا المفهوم على العمال المتعاقدين المقيمين بصورة مؤقتة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- لا يعتبر مقبول اعتبار عبارة "العمال المهاجرون"، أو "العمال المتعاقدون"، أو "العمال الأجانب" أو "العمال غير المواطنين" أنها تعكس مفهوماً واحداً لأن القانون الدولي ينصّ على أن الحماية الدولية الممنوحة للعمال المهاجرين تختلف عن العمال الآخرين.

3- يمكن استكشاف طبيعة الجوانب المؤقتة للعمال المهاجرين المتعاقدين في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى مع المدة الطويلة للإقامة والتحويلات المالية الضخمة إلى بلدانهم، وأسرهم من أجل الاستقرار بصورة دائمة في أوطانهم بعد مغادرتهم البلدان المتعاقدة.

4- تسعى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى توفير جميع الضمانات لحقوق العمال المغتربين المتعاقدين، من الحق في الكرامة الإنسانية، إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية. ولقد أنشأت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية اللجان، والهيئات، والمؤسسات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وضمان التحويلات الحرة إلى أسرهم، وقامت بجميع الترتيبات التشريعية لضمان حماية أجورهم، وتعزيز حوكمة العمل. بالإضافة إلى ذلك، تضمن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهم الحق في التقاضي، والحق في الإجازات، والالتزام في تنظيم ساعات العمل، والحق في الرعاية الصحية، كما تضمن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حق أطفال العمال المؤقتين في التعليم.

5- عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) العمال المهاجرين بأنهم "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس هو أو هي من رعاياها"، وبالتالي، يمتد تعريف العمال المهاجرين ليشمل أسرة العامل ومعاليها، سواء أكانوا أولاده أو أولادها، زوجته أو آخرين. لذا، يتعلق مفهوم العمال المغتربين الأفراد القادمين من بلدان أخرى، ويقيمون بصورة مؤقتة في بلدان غير موطنهم. ينطبق ذلك على نوع التوظيف في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستناداً إلى هذه الاعتبارات وغيرها، لدى الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحفظات في ما يتعلق باستخدام عبارة "العمال المهاجرون" نظراً لعدم ملاءمتها، والافتقار إلى الامتدادية، واختلاف بعض من العناصر الأساسية من التوظيف في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. نرى أنه يجب تغيير هذه العبارة إلى، إما:

أ. **العمال المغتربين**، التي تعني الأفراد الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى للتوظيف المؤقت، من أجل تحسين ظروف عيشهم.

ب. **العمال الأجانب**، التي تعني الهجرة المؤقتة أو الإقامة الدائمة في بلد غير وطن العامل الأم، من أجل العمل في البلد المضيف.

تأمل الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تتم الموافقة على اقتراحها في هذا الصدد، وتعيد التأكيد على أنها ملزمة بالاتفاقيات وقواعد القانون الدولي بشأن حقوق العمال.

Draft Resolution on Protection and Promotion of the Rights of Migrant Workers in Asia

(Deferred)
APA/Plenary/SC- Social/ Draft Res/2019/10
16 December 2019

Members of the Asian Parliamentary Assembly representing signatory states who are parties to the relevant international conventions and agreements;

Acknowledging that the development of migrant workers and the protection of their rights are in line with the principles of human rights and contribute to the development and promotion of friendly relations among countries;

Recalling the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Convention on the Rights of the Child and other relevant international instruments to which the States members of the Asian Parliamentary Assembly are parties;

Noting that the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families, the International Labor Organization (ILO) Convention 97 concerning Migration for Employment, ILO Convention 143 concerning Migrant Workers (Supplementary Provision), established a broad legal framework for the protection of migrant workers if applicable;

Taking note of the importance of the 2016 New York Declaration on Refugee and Migrants and ASEAN Consensus on the Protection and the Promotion of the Rights of Migrant Workers[1];

Acknowledging the significance of ILO Conventions concerning the protection of the rights of migrant workers as well as United Nations Convention against Transnational Organized Crime and Protocols Thereto 'Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children' and 'Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air in promoting human rights of Asian migrant workers without prejudice to their sex, race, language, religion, nationality, or ethnic origin;

[1] Adopted with reservations from Thailand.

Noting the adoption of ILO Convention Concerning Decent Work for Domestic Workers at the 100th International Labor Organization (ILO) Conference in Geneva, 2011 as a global recognition of the rights of domestic workers where many of them are migrants;

Underlining the importance of establishing a national legal framework as well as a broad legal framework for the protection of the rights of migrant workers and noting the legal and illegal status of different cases;

Deeply concerned with the precarious conditions faced by migrant workers such as violating of their human rights including through harassment and violence, discrimination, low pay and low status jobs, unpaid jobs, and overwork;

Underlining the challenges that women migrant workers are facing such as forced confinement, low pay, non-payment, excessive working hours, physically strenuous activities and sexual harassment and abuse, human trafficking and migrant smuggling, and prostitution;

Recognizing that unsettled status of immigrants prevents the establishment of conditions for full scale and comprehensive protection of their right by governments of the countries of destination or transit;

Emphasizing that adaptation of labor immigrants to local conditions and working activity in destination states as well as integration into recipient society are important factors which contribute to effective exercise of the rights of labor immigrants;

Acknowledging the contribution of migrant workers to the society and economy of both receiving and sending states and their input to the development and prosperity of the region;

Bearing in mind the importance of friendly relationships and cooperation among governments, parliaments and the peoples of Asia in solving the problems relating to Asian migrant workers; and in particular, providing repatriation assistance services such as coordination with families, airport assistance, domestic transport, temporary shelter, medical and rehabilitation services;

Recognizing the significant role of parliaments both in strengthening social and human rights policies, and in harmonizing an Asian approach on protecting the rights of migrant workers in Asia;

Confirming that providing adequate measures on the protection and promotion of the rights of migrant workers in Asia is part of a shared responsibility among Asian Countries toward a common vision for security and prosperity, which focused on the improvement of the quality of life of its people;

Concerned with the exodus of people who have tried to flee from their homelands in Asia to some European countries, due to lack or deficiency of security, food, health service, accommodation, employment and so forth; many of whom are young migrant workers;

Noting with great concern that ethnic and other forms of intolerance are the major causes of forced migration;

We therefore,

1. **Encourage** APA Member Parliaments to consider accession to the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families to stress Asian commitment on the protection of the rights of migrant workers and humanitarian issues in Asia;

2. **Call upon** APA Member Parliaments to enhance and harmonize their actions towards a better protection of migrant workers' rights, especially the cases of women and children;

3. **Also Call Upon** APA Member Parliaments to urge their respective Government to integrate visions, principles, objectives and commitments enshrined under the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration adopted at the UN Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration held in Morocco, December 2018 into their migrant-related national policies;

4. **Request** APA sending countries to provide migrant workers with adequate skills and knowledge in order to be able to fulfill their task and understand the culture, prevailing laws and regulation in the receiving countries;

5. **Emphasizing** that Urge the APA Member States should to facilitate vocational training for migrant labor forces so that those migrant workers can integrate into the receiving country, ensuring their life and contributing to socio-economic development, stability and security in every country;

6. **Urge** APA Member Parliaments to ensure that, in case of violation of domestic laws, such laws should be applied in a fair and just manner to both migrant workers and citizens;

7. **Encourage** the promotion of bilateral and regional cooperation among countries in all areas and issues of migrant workers to maximize the potential benefits and minimize the negative impacts of migration;

8. **Encourage** the respective States of the APA Member Parliaments to consider bilateral, or regional agreements including Mandatory Consular Notification Agreement under the spirit of Vienna Convention on Consular Relations; whereby the sending countries are well informed on the legal problems faced by their migrant workers;

9. **Emphasize** the importance of involving United Nations system, international organizations, civil society, and non-government organizations, and increasing

participation and interaction with all stakeholders to enable government to develop better policies and supervise the implementation of regulations on migrant workers issues;

10. **Recommend** APA Member Parliaments to provide adequate information on regulation, legislation and policies related to migrant workers in their respective countries, and to share information and best practices as well as opportunities and challenges encountered by Asian countries in relation to the protection and promotion of migrant workers' rights and welfare;

11. **Urge** the APA relevant member countries to promote fair and proper working conditions, proper minimum wages, and adequate access to decent living conditions and health for migrant workers;

12. **Request** the Secretary-General to coordinate with APA Member Parliaments on the progress to implement this resolution and submit a report thereon to the meeting of the Standing committee on Social and Cultural Affairs.

The UAE Parliamentary Division note on the rejection of the UAE Parliamentary Division to the use of the term "migrant workers" in the draft resolution on "Protection and Promotion of the Rights of Migrant Workers in Asia"

The UAE Parliamentary Division would like to highlight that what is stated in the draft resolution on" Protection and Promotion of the Rights of Migrant Workers in Asia" does not reflect the reality of employment in the GCC countries. Therefore, we have reservations concerning the use of this term for the following reasons:

1- Under the international definitions and with regard to international law, the term "migrant workers" refers to the workers coming from other countries and permanently settle in a country. This concept does not apply to contracted workers residing temporarily in GCC countries.

2- It is unacceptable to consider the terms "migrant workers", "contracted workers", "foreign workers" or "non-citizen workers" as reflecting one concept because the international law regulated that international protection for migrant workers differs from other workers.

3- The nature of the temporary aspects of contracted migrant workers in GCC countries can be explored even with the prolonged duration of residence and the large transfers of funds to their countries and families in order to permanently settle in their home countries after leaving the contracting states.

4- The GCC countries endeavor to provide all guarantees for the rights of contract expatriate workers, from the right to human dignity to economic, social, and health rights. The GCC countries have further established national committees, bodies, and institutions to combat human trafficking, and guarantee the free transfer of funds to their families, and made all legislative arrangements to ensure the protection of their wages, and promotion of labor governance. Moreover, GCC countries guarantee them the right to litigation, the right to leaves, the obligation to regulate working hours, and the right to health care, and GCC countries further guarantee the right to education to the children of temporary workers.

5- If the United Nations Convention on the Protection of the Rights of Migrant Workers and Members of their Families (1990) defined migrant workers as "the person who is to be engaged, is engaged or has been engaged in a remunerated activity in a State of which he or she is not a national", the definition of migrant workers extends to include the worker's family and dependants, whether his or her children, wife or others. Thus, the concept of expatriate workers concerns individuals who come from other countries and settle temporarily in countries other than their home country. This applies to the type of employment in GCC countries.

On the basis of all those and other considerations, the UAE Parliamentary Division has reservations regarding the use of the term "migrant workers" in view of its inadequacy, lack of extensionality, and the difference of some of its basic elements from employment in the GCC countries. We see to change this term to either:

A. **Expatriate workers**, which means individuals who move to other countries for temporary employment, to improve their living conditions.

B. **Foreign workers**, which means temporary migration or permanent settlement in a country other than the worker's hometown, for working in the host country.

The UAE Parliamentary Division hopes to approve its proposal in this regard and reaffirms that it is bound by the conventions and the rules of international law on workers' rights.